٤٠٪ اعتماد الذكاء الاصطناعي بشركات الطاقة الكهربائية بحلول ٢٠٢٧

٩٤٪ من الرؤساء التنفيذيين يخططون لزيادة استثماراتهم في الذكاء الاصطناعي هذا العام

كشف استطلاع حديث لشركة جارتنر للأبحاث أن ٤٠% من شركات الطاقة الكهربائية والمرافق ستقوم بنشر مشغلين معززين بالذكاء الاصطناعي في غرف التحكم لديها من أجل تقليل المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية، ولكن ستؤدي هذه الخطوة في الوقت ذاته إلى زيادة نقاط ضعف أمن الأنظمة المادية والإلكترونية.

وأشار استطلاع جارتنر ٢٠٢٥ للرؤساء التنفيذيين لشؤون تكنولوجيا المعلومات والمسؤولين التنفيذيين للتكنولوجيا إلى أن ٩٤% من الرؤساء التنفيذيين لشؤون التكنولوجيا لدى شركات الطاقة الكهربائية والمرافق يخططون لزيادة استثمارات الذكاء الاصطناعي في عام ٢٠٢٥، مع متوسط زيادة في الإنفاق يقدر بنحو ٣٨,٣%.

وقالت جو آن كلينش المحلل والمدير الأول لدى جارتنر: «يعد اتخاذ القرار البشري عنصراً حاسماً ولكنه أيضاً عامل رئيسي في الحوادث التي تقع في القطاع الصناعي. من جانبها توفر العمليات المعززة بالذكاء الاصطناعي حلاً مناسباً في هذا السياق، إذ إنها تقوم عند إدارتها على نحو جيد بأداء المهام بشكل متكرر وبدقة ومن دون تحيز».

ويشهد قطاع الطاقة الكهربائية والمرافق تحولاً من النموذج التقليدي للأصول المملوكة من قبل شركات المرافق، مدفوعاً في ذلك بالتقدم التقني والتطور الذي تشهده مواقف العملاء منها. وستسهم اللامركزية المستقبلية عبر موارد الطاقة الموزعة مثل الألواح الشمسية وتخزين الطاقة، في تمكين تطبيق السلوكيات الدائرية الديناميكية، ما يتيح للأصول الذكية المملوكة من قبل العملاء تحقيق أهدافها المتعلقة بالكلفة والإنتاج والراحة.

وأضافت كلينش: «يجب على الرؤساء التنفيذيين لشؤون المعلومات في شركات الطاقة الكهربائية والمرافق التركيز على تصميم عمليات ذكية من أجل دمج هذه الأصول في منظوماتها الرقمية. وسيساعد كل من الاستثمار في البنى التحتية للبيانات والتحليلات، والتحول إلى الخدمات القائمة على السحابة، والاستعداد لدمج الذكاء الاصطناعي في عمليات غرف التحكم، هؤلاء المسؤولين التنفيذيين في هذا المجال الجديد والتنافسي».

إدارة مخاطر الأمن الإلكتروني في عمليات غرف التحكم المعززة بالذكاء الاصطناعي

يسهم نشر المشغلين المعززين بالذكاء الاصطناعي في غرف التحكم في تقليل مخاطر الأخطاء البشرية ويعزز الكفاءة من خلال معالجة البيانات بصورة آنية، والصيانة التنبؤية، والكشف التلقائي عن الانحرافات. ولكن في الوقت ذاته يؤدي هذا التحول إلى زيادة مخاطر نقاط الضعف في أمن الأنظمة المادية والإلكترونية، الأمر الذي يتطلب استثمارات ملموسة في معايير أمن إلكتروني أكثر تقدماً، والامتثال للتشريعات المتطورة.

○ جو آن كلينش.

وتابعت كلينش: «يجب على الشركات التأسيس لآليات حماية مثل ضوابط إمكانية الوصول ونطاق التطبيق وذلك فيما يخص نشر أدوات الذكاء الاصطناعي والبيانات التي يمكن لهذه الأدوات الوصول إليها. ويجب على الرؤساء التنفيذيين لشؤون المعلومات تطوير استراتيجية ذكاء اصطناعي تتناغم مع الأهداف التجارية، ومدعومة بالإدارة الجيدة وأطر الأمن الإلكتروني الراسخة، وضمان تدريب القوى العاملة وتحديث البنى التحتية من أجل الوصول إلى إدارة فعالة وضمان إمكانية التطوير المستقبلي».

وبهدف إتمام هذا التحول إلى عمليات معززة بالذكاء الاصطناعي والاستفادة الكاملة من ذكاء عملية اتخاذ القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي فإن جارتنر توصي الرؤساء التنفيذيين لشؤون المعلومات في شركات الطاقة الكهربائية والمرافق بالتركيز على الأولويات الآتية:

تحسين الكفاءة التشغيلية: وضع خطة شاملة لدمج الذكاء الاصطناعي، وتحديد المجالات الرئيسية في عمليات غرف التحكم التي يمكن فيها للذكاء الاصطناعي تقليل الأخطاء البشرية، ووضع ضوابط على التنفيذ والمراقبة بهدف التخفيف من المخاطر.

تعزيز أمن الأنظمة المادية والإلكترونية: نشر ممارسات أمن إلكتروني متقدمة والاستثمار في تدابير متطورة مصممة خصيصاً لأنظمة الذكاء الاصطناعي مثل الأمن الإلكتروني المعزز بالقدرات الكمومية. كما يجب إجراء عمليات تدقيق دورية للعناصر الأساسية لسلامة الأمن الإلكتروني، بما في ذلك تقييم نقاط الضعف وتخطيط الاستجابة للحوادث.

تعزيز التعاون الفعال بين الإنسان والذكاء الاصطناعي: تدريب موظفي غرف التحكم على تقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان قدرتهم على التعاون مع أنظمة الذكاء الاصطناعي بكفاءة، وتأكيد أهمية الإشراف، وتفسير مخرجات الذكاء الاصطناعي، واعتماد التفكير النقدي في اتخاذ القرار.

قمة جارتنر للأمن الإلكتروني وإدارة المخاطر

سيقدم المحللون في جارتنر أحدث الأبحاث والنصائح إلى قادة الأمن الإلكتروني وإدارة المخاطر وذلك ضمن إطار فعاليات قمة جارتنر للأمن الإلكتروني وإدارة المخاطر التي ستنعقد خلال الفترة ٣-٤ مارس في سيدني، و١٠-١١ مارس في الهند، و٧-٨ أبريل في دبي، و٩-١١ يونيو في ناشيونال هاربر ميريلاند، و٢٣-٢٥ يوليو في طوكيو، و٥-٦ أغسطس في ساو باولو، و٢٢-٢٤ سبتمبر في لندن. ويمكنكم متابعة الأخبار والتحديثات الخاصة بالحدث على منصة «إكس» عبر: #GartnerSEC.

DJI تطلق أول مسيرة لها قابلة للطي

كشفت شركة «دي جي آي» (DJI) عن مسيّرتها الجديدة «فليب» (Flip)، التي تقدم تصميماً ثورياً خفيف الوزن، حيث زودتها بتصميم قابل للطي، ما يجعل عملية استخدامها والتنقل بها سهلة. وحاولت الشركة الصينية خلال السنوات الأخيرة دخول سوق المسيّرات الخفيفة وسهلة التنقل، حيث طرحت إصدارات مثل DJI Neo و DJI Mini ٤ Pro، واتجهت نحو تطوير تصميم مسيّراتها ليصبح مزوداً بأذرع وشفرات يمكن تثبيتها في هيكلها الخارجي.

دمجت DJI بساطة تصميم مسيّرة Neo مع قوة كاميرات الإصدار Mini لتقدم النسخة الأحدث Flip بتصميم قابل للطي يقدم شكل الدراجات الهوائية القابلة للطي.

هجمات احتيال تستهدف مستخدمي تطبيق iMessage

كشف تقرير عن تزايد هجمات الاحتيال عبر الرسائل النصية تستهدف مستخدمي تطبيق iMessage وتحديداً على هواتف آيفون من خلال دفعهم إلى الضغط على روابط إلكترونية داخل تلك الرسائل. ولحماية المستخدمين من مثل هذه الهجمات، يعطّل تطبيق iMessage تلقائيا الروابط في الرسائل الواردة من مرسلين غير معروفين، سواء كان ذلك عنوان بريد إلكتروني أو رقم هاتف.

لكن بمجرد قيام المستخدم بالرد على رسالة من رقم غير مسجل لديه أو إضافة الرقم إلى جهات الاتصال، يتم تعطيل الحماية المفعَّلة، وتصبح الروابط قابلة للضغط مجدداً، وهذه هي الحيلة التي يلجأ إليها مجرمو الإنترنت للتحايل على هذا الإجراء.

بعد حظر روابطها.. PixelFed تطلق تطبيقا للهواتف الذكية

أطلقت منصة «بيكسل فيد» (PixelFed) لمشاركة الصور تطبيقها للهواتف الذكية العاملة بنظامي التشغيل أندرويد وiOS، وذلك لتكون منافسا جديدا في وجه إنستجرام.

خرجت المنصة الاجتماعية إلى النور في عام ٢٠١٨، وكانت تقدم خدماتها عبر موقع الويب فقط، إلى جانب تطبيقات للموبايل من شركات طرف ثالث، بينما يُعد تقديمها لتطبيق رسمي على الهواتف خطوة فارقة في سوق التواصل الاجتماعي.

تعمل المنصة بأسلوب اللامركزية (Decentralisation)، إذ تسمح للمؤسسات والمستخدمين بإنشاء خوادمهم الخاصة لاستضافة محتوى المنصة، وفق قواعدهم الخاصة، كما أن PixelFed لا تجمع بيانات المستخدمين ولا تعرض لهم محتوى إعلانيا على متنها.

المدن التكنولوجية المتكاملة.. مستقبل قريب!

سحابة رأي

بقلم: إسراء القصاب

تعد الحضارة أساس الدول المتقدمة عالميا، لا سيما في مجال العمران والبنية التحتية، فما بالك لو ارتبط هذا بالتكنولوجيا العصرية! ذلك ما باتت تتوجه نحوه دول العالم، من خلال تبني سياسة التحول نحو تشييد المدن الذكية، وهو المفهوم الذي أصبح سائدًا مؤخرًا على الساحة التكنولوجية، ويهيمن على القطاع العقاري، ليصبح رؤية عالمية لأي مدينة قيد الإنشاء أو بصدد التطوير، بمختلف مسمياتها المتعددة ما بين المدن الذكية أو الرقمية أو الإيكولوجية أو التكنولوجية.

إلا أن المتفق عليه هو أن هذه المدن المستقبلية؛ ستكسب الدول رؤية شاملة لكافة العمليات وللبنية الأساسية ولمختلف الخدمات باستخدام أحدث الحلول الرقمية، الأمر الذي من شأنه التنبؤ بالمشكلات المحتملة، والتغلب على التحديات المتوقعة، بما يتيح الفرصة لتحسين المخرجات والنتائج، وهذا ما من شأنه أن يتيح للسكان وللسياح وللمؤسسات بتنوعها تجربة ذات مستوى رفيع تنبئ بمستقبل مشرق، بما يحقق مزيدًا من الرفاهية للفرد والمجتمع.

فالمدن الذكية كما يمكن تعريفها، هي المدن التي تعتمد على التقنيات الرقمية، أي تكون مجهزة بتقنيات المعلومات والاتصالات، وتعتمد على جودة البنية الأساسية، وتضم أحدث الخدمات الحكومية، وتعمل كمحفز لديناميكية التنمية الاقتصادية، وتوفر سهولة الوصول والتنقل، وتتسم بالاستخدام الفعال للبيانات والتحليلات والتكنولوجيا، بما يضمن الكفاءة والاستدامة، خاصة إبان تحديات العصر الأكثر تعقيدًا من ناحية الكثافة السكانية ومتطلبات الوصول السهل والسريع للمعلومة، والتي تشكل ضغطًا على مختلف الجهات الخدمية، خاصة في هذا العصر الذي يضج بالسرعة، ويصطبغ بالطابع الرقمي، لذلك تسعى الحكومات لتسريع التحول الرقمي، وذلك بهدف توفير أفضل الخدمات من حيث الجودة والثقة والأمن للمستهلكين، وخاصة أن هذه المدن باتت أكثر الأماكن المطلوبة والمرغوبة سواء للمعيشة أو للعمل.

إذ توعد هذه المدن التي تحتوي على مجموعة من التكنولوجيات المتطورة؛ كانترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والحوسبة السحابية وغيرها من حلول المدن الذكية بفوائد عديدة، وذلك من أجل تسهيل الحياة اليومية بما يضمن جودة حياة الفرد والمجتمع، من خلال توفير خدمات ذكية ومبتكرة بما يسهل العمليات الحكومية، كما تعمل على دعم وتحفيز النمو الاقتصادي بما يسهم بتطور الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الاستدامة البيئية عبر تبني التقنيات البيئية المحفزة للحياة المستدامة، وضمان كفاءة البنية الأساسية بالاعتماد على البيانات للصيانة الدورية، وتعزيز الأمن بشكل عام عن طريق نظم الرصد والمراقبة الذكية، إلى جانب تعزيز إمكانية إدارة الموارد وتقنين الاستهلاك، وتسيير النقل وتمكين العمليات اللوجستية بأفضل الطرق من خلال نظم مراقبة حركة المرور، وإتاحة الفرص لجمع البيانات وتحليلها بما يعود بنتائج ذات قيمة أعلى في كافة الأمور الحيوية. يمثل اليوم مشروع المدن الرقمية المتكاملة نموذجا جديدا بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بما يتماشى مع مبادراتهم الوطنية التي تسعى لرفاهية المجتمع، وتعزيز الابتكار بأعلى معايير الجودة، بما يستهدف الرقمنة والتنوع الاقتصادي، حيث بدأت تخطط لتشييد هذه المدن، إذ أعلنت مملكة البحرين في نوفمبر المنصرم (مدينة الهملة الرقمية) التي تتبنى رؤية طموحة ومعيارا يحتذى به لحياة عصرية تعزز الاستدامة والشمولية والرقمنة، كما أعلنت المملكة العربية السعودية المشروع العملاق (لمدينة المستقبل نيوم) التي توعد بزخم عمراني وثورة تكنولوجية تعتمد على الروبوتات عوضا عن العنصر البشري.

نحن اليوم على الصعيد الإقليمي موعودون بحياة ذات جودة أفضل، برتم أسرع وأكثر سهولة وأقل بيروقراطية بالمستقبل القريب، بما يكفل لنا على كافة الأصعدة نقلة نوعية وتجربة استثنائية وفريدة، قادرة على أن توفر لنا مزيدًا من الوقت وتحفظ لنا كثرًا من الجهد.

نافذة تكنولوجية